



بطاقة شخصية



سماحة الشيخ عبدالامير الجمري

- من مواليد قرية بني جمرة لعام 1937
- عاد من العراق لترشيح نفسه
للانتخابات البرلمانية عام 1973 وفاز
ممثلاً عن المنطقة الشمالية.

- 1973 - 1975 : كان عضوا بارزا
في الكتلة الاسلامية بالمجلس الوطني ،
ومن الذين عارضوا قانون أمن الدولة
بشدة.

- نوفمبر 1992: شارك في إعداد
وتوقيع العريضة النخبوية المطالبة
بالحقوق الدستورية والبرلمانية.

- أكتوبر 1994: شارك في إعداد
والدعوة إلى توقيع العريضة الشعبية
التي رفعت المطالب نفسها المرفوعة
في العريضة النخبوية العام 1992.

- ابريل 1995: حاصرت قوات الشعب
بني جمرة وقتلت اثنين من ابنائها
وجرحت خمسين آخرون، ووضع
الشيخ الجمري تحت الحصار لمدة
اسبوعين قبل اعتقاله.

- سبتمبر 1995: الافراج من السجن
بعد اتفاق مع السلطات الامنية لإعادة
الهدوء مقابل مناقشة المطالب والسعي
إلى تحقيقها.

- 21 يناير 1996: أعيد الشيخ
للاعتقال الانفرادي مرة أخرى.

- 21 فبراير 1999: بدأت محاكمة
الشيخ أمام محكمة أمن الدولة بعد
انقضاء فترة الحكم الاداري تحت قانون
امن الدولة.

- 7 يوليو 1999: أصدرت محكمة أمن
الدولة حكما بالسجن عشر سنوات ودفع
غرامة مقدارها 5,7 ملايين دينار.

- 8 يوليو 1999: وضع الشيخ تحت
الاقامة الجبرية.

- 23 يناير 2001: رفع الإقامة
الجبرية.

* 13 فبراير: منعت قوات الأمن البحرينية
على الحدود دخول الوفود المشاركة في
المؤتمر الدستوري الذي أقامته المعارضة،
حيث أصدرت في ذلك قائمة للمطار
والموانيء. وكان من بين هؤلاء عدد من
اعضاء مجلس الامة الكويتي وفي مقدمتهم
السيد احمد السعدون الرئيس السابق لمجلس
الامة، وعدد من اعضاء المجلس السابقين
مثل السيد عدنان عبد الصمد وعبد المحسن
جمال وعبد الله النيباري. ومن بريطانيا
منعت الخيرة الدستورية سامانثا نايت من
الدخول مع زميلها الالمانى د. مارتن لاو.

* وفي نفس التاريخ قدم رئيس جهاز
التعذيب تهديداً إلى فندق الدبلوماسيات الذي
كان من المزمع عقد المؤتمر الدستوري في
إحدى صالاته، الأمر الذي جعل منظمين
المؤتمر يتحولون لنادي العروبة لعقد
المؤتمر.

* 18 فبراير: منعت دولة الكويت دخول
كل من الشيخ علي سلمان وإبراهيم شريف
إلى أراضيها بعد أن قدم وزير التعذيب
قائمة باسم 16 شخص من الناشطين
السياسيين في البحرين.

وقال النائب احمد السعدون انه اجرى
اتصالا مع النائب الاول لرئيس مجلس
الوزراء ووزير الداخلية للاستفسار عن
سبب المنع، فابلغه ان كشف يضم 16 اسما
وصل من البحرين يطلبون فيه منع دخولهم
الى البلاد.

قصة سجين

أن ما نعيشه اليوم من أحداث يبعث
تاريخاً للسمتقبل، وما عشناه من أحداث
في الماضي يعد تاريخاً في الحاضر.
في هذه الزاوية الصغيرة سنحاول أن
نفتح صفحة من صفحات الماضي،
ماضي المعاناة خلف قضبان السجن،
ماضي الأيام العصبية التي عاشها أبناء
شعبنا في منتصف العقد الماضي.
نكتب هذه الأسطر لتكون شاهداً على ما
اقترفته أيدي الجلادين وأسبأدهم
وسياطهم على أجساد ممن طالبوا
بحقوقهم الإنسانية والقانونية في دولة
اللاقانون وسلطة الأسرة المستبدة.
وشاهدة من ناحية أخرى على أهات
وصمود وعنفوان وتضحيات هذا
الشعب العظيم. على أن هذه الأسطر
ستخطها أيدي ممن ذاقوا مرارة تلك
الأيام.

التتمة صفحة (4)

كفى هذا التلاعب الشرعية لا تتوفر بدون تفويض شعبي

وصلت العلاقات الشهر الماضي بين شعب البحرين والعائلة الخليفية ادنى
مستوياتها منذ عقود، ودخل الوضع السياسي نفقا جديداً أكثر ظلمة بسبب العناد
والاستبداد من جانب العائلة الخليفية. وتكررت المفارقة بين الطرفين في 14
فبراير الماضي الذي ينظر اليه الطرفان نظرتين متناقضتين تماماً. فبينما احتفلت
به العائلة الخليفية واعتبرته ذكراً سعيدة لها، اتشح الشعب فيه بالسواد
واظهروا الحزن والأسى والغضب تجاه العائلة الخليفية. وفيما سعى الحكم
للاستمرار في سياسة التضييل التي مارسها خلال السنوات الخمس الماضية،
تحركت القوى الشعبية لأفشال ذلك وحاولت ايصال ظلامه شعب البحرين الى
العالم. فالمؤتمر الدستوري الذي عقده المعارضة حقق نجاحاً باهراً قبل ان يبدأ.
وساعد على ذلك التصرفات الشائنة التي قامت بها العائلة الخليفية. فقد أصرت
على منع انعقاد المؤتمر في مكانه وموعده المحددين، ومنعت جميع الضيوف
الاجانب المدعوين بشكل مخجل جداً. فجاءت النتيجة عكس ما تريده، حيث اصبح
هؤلاء الضيوف أكثر ارتباطاً واهتماماً بالوضع البحريني، واعتبروا منهم من
الدخول والمشاركة في المؤتمر دليلاً قاطعاً على غياب الممارسة الديمقراطية
وحرية التعبير والتجمع في في هذه الجزيرة المعذبة. الضيوف المدعوون كان
عددهم 25 توجه اغلبهم الى البحرين قبل يوم واحد من انعقاد المؤتمر، ولكن
العائلة الخليفية أصدرت قائمة للمطار والموانيء بعدم السماح للضيوف
بالدخول. وكان من بين هؤلاء عدد من اعضاء مجلس الامة الكويتي وفي
مقدمتهم السيد احمد السعدون الرئيس السابق لمجلس الامة، وعدد من اعضاء
المجلس السابقين مثل السيد عدنان عبد الصمد وعبد المحسن جمال وعبد الله
النيباري. ومن بريطانيا منعت الخيرة الدستورية سامانثا نايت من الدخول مع
زميلها الالمانى الدكتور مارتن لاو. وحاولت السفارة البريطانية في المنامة اقناع
العائلة الخليفية بتغيير موقفها ولكن بدون جدوى. لقد جاء المنع بطريقة مخزية،
وكشف للأخريين مدى صدق المعارضة البحرينية التي أصرت على وصف النظام
القائم بالاستبداد المقتن.

ماذا حققت العائلة الخليفية من سياستها تلك؟ ليس كثيراً. فقد تحول الرأي العام
عموماً ضدها وضد سياساتها الاستبدادية واتضح مدى التضييل الذي تمارسه،
ومدى عمق كراهيتها للديمقراطية والحوار الحر والتعبير عن الموقف. وقد
وصل الغضب حتى الى المترددين في مواقفهم السياسية الذين كانوا يراهنون
على عامل الزمن لأثبات صحة رهانهم على المشروع السياسي الذي طرحه
الشيخ حمد. وجاءت التطورات لتحديث استقطاباً واضح في المواقف والقناعات
السياسية، ودخل على الخط الدستوري عدد من الرموز الدينية والسياسية التي
كانت متحفظة في مواقفها وسياساتها. فقد كشفت تداعيات المؤتمر الدستوري
عدم جدوى الرهان على العائلة الخليفية لاي اصلاح سياسي. فهي غير قادرة
نفسياً وسياسياً وثقافياً على هضم الاطروحة الديمقراطية التي ترى فيها تقويضا
للنظام الاستبدادي الذي تسعى للحفاظ عليه باي ثمن. ونظراً لضعف موقف الحكم
ازاء المؤتمر الدستوري وضيوفه، فقد شعر اصداؤها بالصدمة وخيبة الأمل قبل
غيرهم. ولم يستطع اي منهم طرح تبرير معقول للموقف الذي اتخذته العائلة
الخليفية تجاه المؤتمر الدستوري وخصوصاً تجاه الضيوف الذين منعوا من
دخول البلاد. فمن الذي يخطط لآل خليفة؟ وهل حقاً يعتقدون ان بإمكانهم
الاستمرار في فرض نظامهم القمعي الاستبدادي بالقوة كما فعلوا خلال العقود
الماضية؟ لا شك ان شعب البحرين استطاع تسجيل عدد من النقاط الاستراتيجية
لصالحه في مواجهته التاريخية مع العائلة الخليفية. ومع ان احتمالات عودة
سياسات القمع والاضطهاد والتعذيب ما تزال قائمة، فان تطورات الاوضاع
الاقليمية والدولية ليست لصالحهم هذه المرة. فبالإضافة الى الشهادات الدولية
ضد نظام الحكم الخليفية خصوصاً بعد منع ضيوف الشعب، فان ما صدر عن
المؤتمر من قرارات وتوصيات اصبحت بمثابة استفتاء شعبي على المشروع
الخلفي. فقد اكد المشاركون في المؤتمر وهم من ممثلي جمعيات المجتمع
المدني، عدم شرعية كل ما حدث منذ 14 فبراير 2002.

التتمة صفحة (4)

الملك ومجلس العائلة الحاكمة من يعزل خليفة بن سلمان

بقلم: الأستاذ عباس ميرزا

بعد مدة قصيرة من الزمن، ستكون البحرين قد دخلت عامها الثالث في ما أطلق عليه زورا المشروع الاصلاحى الذي تقدم به ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة عبر بوابة ميثاق العمل الوطنى.. وأمام هذه الذكرى فإن الأذهان تكون في حيرة من أمرها عندما تستعيد تلك الشعرات الجميلة والوعود الباهظة الثمن، وتقرنها بما آلت إليه الأوضاع التي لم يتحرك منها إلا الملف الأمنى المتمثل في إطلاق سراح المعتقلين والسماح بالمبعدين بالعودة غير المشروطة وتجميد قانون أمن الدولة، في قبال ملفات أخرى ما تزال حبيسة الفهم الملكى وغير مسموح بالتطرق لها. إنها مفارقة عظمى، أن تكون صورة البحرين في الخارج وبعض أجزاء الداخل صورة بارزة ونموذج يعلق عليه من لا يحيط بحقيقة الوضع أمالا وطموحا لا يحسد عليه... لقد استطاعت ماكينات الإعلام الرسمى وبدعم من الخطابات الملكية صاحبة بالشعارات والكلام المعسول أن تعمل عملها، وبكل كفاءة، بغية تخريج صورة مغايرة ووجه جذاب للمشروع الملكى؛ فنمذ أن أعلن ولي العهد في أحد المؤتمرات الصحفية أنه "لا توجد معارضة في البحرين"، والوضع يسير إلى تثبيت هذه المقولة بكل عزم وثبات وسعى إلى تهميش المعارضة وإبعادها عن الأضواء والمجالات العامة.

إن ما كينة الإعلام هذه، تسعى إلى ترويج مشروع الاصلاح الملكى وتغيير مشروع المعارضة الاصلاحى، وهي بذلك تؤكد أحادية الفعل السياسى وتمركزه في شخصية الملك من دون الالتفات إلى تعارض هذا المسلك مع القيم العالمية والتعددية ومخالفة الإجماع والتداول العمومى لقضايا الاصلاح؛ فهناك رفض عالمى لمبدأ الشخصية الواحدة والفردية المفرطة مما لا يدع مجالاً للصيغ الفجة والنتنة من ممارسة عملها، إلا أن تكون معبرة في جانب منها في جوانبها عن النزعة الأيبسية (كما يحدث ذلك في مهرجانات الختان عند العرب لإعلان اكتمال رجولة الرجل وعدم تسرب أي من الخصائص الأنثوية له)... فهذه الماكينة تصر على إبراز الملك كشخص قائد ملهم واعي منفتح ديمقراطى محب لشعبه قادر على اتخاذ القرارات الشجاعة وسائر الأوصاف الذكورية والفحولة الرجولية، في حين تعكس صورة باهتة لقوى المجتمع تمثال صورة الأنثى في الذهنية العربية. إنها صورة المجتمع القابل والمسالمة والمتفوق والمؤيد وسائر الأوصاف الأنثوية الأخرى.

قالى أي حد تكون هذه الصورة صحيحة ومعبرة عن الواقع الحقيقى؟ ولماذا تصر ماكينات الإعلام والخطابات الملكية في تركيزها على ذكورية وفحولة الخطاب الملكى؟

على أية حال ستكون أمام وصيغتين مختلفتين تماماً يقاطع بعضهما بعضهما (يقاطع الواحد منهما مع الآخر) والمطلوب منا اختيار إحدى الصيغتين والاشتغال عليها لتخريج نتيجة مختلفة ومثمرة، ولتقريب المسألة أعواد طرح السؤال بصيغة أكثر وضوحاً. هل يمتلك الملك القدرة على اتخاذ القرار السياسى بمفرده وبكل استقلالية وجرية؟ أم أن هناك مؤسسة أخرى أقوى من مؤسسة العرش الملكى وهي أكثر نفوذاً وأكبر قدرة من الملك، هي التي تقوم بممارسة اتخاذ القرار السياسى والاقتصادى في البلاد؟

إن الإجابة على هذا السؤال تتطلب تفصيلاً دقيقاً، معلومات أشبه ما تكون بالسرية كما تتطلب دقة عالية لما يترتب عليها من آثار وتفسيرات سياسية، والمهم في كل ذلك أنها تعنى كشف الخطاب الملكى وتفكيك أطروحاته وتمكننا من التعرف على مركزية ذلك الخطاب.. وبانكشاف هذه المركزية يسهل التعامل مع الخطاب ومصنع الإنتاج لديه.

سأحاول هنا استعراض الإجابة التي أراها، وتتلخص في وجود مؤسسة خارج مؤسسة العرش الملكى وهي أكبر نفوذاً من الملك نفسه، على أن هذه المؤسسة لن تكون خارج إطار جغرافية البحرين.. بمعنى أنها لن تكون تلك القوى الكبرى المنتفذة في المنطقة، إنما هي مؤسسة داخلية تمارس عملها تحت جنح الظلم وتجنبد لها كبار الشخصيات ومن ضمنهم الملك نفسه. إن المنتخب لتاريخ آل خليفة وطريقة تشكيلهم لنظام الحكم وممارسة السيطرة على البحرين منذ 1783 يلحظ بوضوح ازدواجية الحكم فيها بين مؤسسة الحاكم أو زعيم القبيلة وبين مؤسسة أعلى هي مؤسسة مجلس العائلة الحاكمة. وقد حاول الإعلام الرسمى منذ زمن طويل التغطية على مثل هذا المسار ومحاولة إبراز مؤسسة الحاكم...

إن عملية بناء الدولة الحديثة أو العملية غير المنجزه، بتعبير عبد الهادي خلف، ستواجه عقبة مجلس العائلة وستكون أمام إشكالية حرجة بغية تجاوزها. والصعوبة فيها أننا نتعامل مع مؤسسة غير مندرجة في الهيكل التنظيمى للدولة بصورة مباشرة وواضحة، بل أنها تمارس دورها الخفى والقوى من خلال استقوائها بنصوص دستورية مثل: (إن نظام الحكم في البحرين وراثى في عائلة الخليفة)، فوجود مثل هذا النص يقتضى وجود وحمية هذه المؤسسة لأنها ستكون مسؤولة عن إفراز حاكم البلاد أو زعيم القبيلة، ولا يمكن والحال هذه، ومواجهتنا إلا لإلغاء هذه المادة ومثيلاتها كليا أو شرحها بطريقة تمنع من نشوء هذه المؤسسة.

فالأساس الذي تقوم عليه هذه اللعبة يعتمد على الاستعانة بالمووروث الأسطورى والخرافى، فهي أقرب إلى خرافة "الخبابية" الموجودة في الأسكلوبيديا الشعبية، والتي تخيف الناس وتستحوذ على ما تريد من دون أن يلحظها أحد لأن الجميع يخاف منها، كونها ذات قوة خارقة ونافذة، وعوضاً عن إرساء مبدأ الشفافية والمصاححة والابتعاد عن لعبة التخفى (من دودة من طفء)، نرى أن الملك يقدم على ترسيخ مؤسسة العرش لتقوية المؤسسة الأم (مجلس العائلة). والواقع أن كلا المؤسساتين تؤمنان التضامن العائلى والعشائرى وضروب الولاء والمبايعه، التي لا بد من تأمينها خارج حدود القرابة العائلية والعشائرية.

إنه دور متكامل أن نرى مجلس العائلة يعنى بالمتمنمين إلى القبيلة وتوزيع الغنائم على أفرادها.. وتقوم مؤسسة العرش الملكى بتوفير الولاء والمبايعه لمن خارج الإطار القبلى ومحاولة دمجه في اللعبة نفسها، على أن يكون الملك مستقلاً بقراره عن مؤسسة مجلس العائلة التي هي أعلى مؤسسة وأكثر نفوذاً وهيمته، ولن يكون باستطاعة مؤسسة العرش مقاومة هذه المؤسسة وإلا تعرض الملك ومؤسساته للعزل والإقصاء.

إن الملك وفق هذه الصورة الواقعية، يتحول إلى تمائل ناطق، وواجهة تواجه بها مؤسسة مجلس العائلة الراى العام، وهو لا يستطيع أن يعان ترمده أو القيام بالصيغان على القرارات المتخذة، فما يأخذ الملك هو تلك المساحة الواسعة المسموح له بالمرءاة واللعب فيها على الحبل وسط تصفيق الجمهور من قبل ماكينات الإعلام على تسجيل صورة الرجولة والفحولة للخطابات الملكية، فوقف آليات التحليل النفسى ثمة آليات دفاع نفسى (التعويض) معاكسة لما هو ظاهر، تقف وراء هذا الظهور. إن حقيقة الوضع لا تخرج عن صورة الرجولة الميظنة بالواقع الأنثوى، حيث يكون الملك قابلاً ومسلماً لقرار مجلس العائلة وكان الصورة تمائل عرضاً شبقياً لراقصة سترتيز (الراقص العارى) حيث تقوم الراقصة بخلع ثيابها على إيقاع موسيقى صاخبة ومثيرة جنسياً وتقوم بحركات إغراء ذابحة لغريزة الجمهور الذي يندفع في التصفيق ويعلى من شهوته فتحمس المعارضة هنا بالتفوق والقدرة على السيطرة ولربما قامت بسلوك ذكورى مستهذفة والنبد والتقريب لبعض الجهد ...

ونتيجة هذا الاستحقاق، لا بد لنا، أن نضع إلى تحديد المعايير والمحكات الدقيقة التي نتكمن من خلالها قياس فاعلية مؤسسة مجلس العائلة والتعرف على حجم النفوذ الذي تمارسه.. ولنا أن نتذكر كيف قرّر الملك مستغفراً ومنزعجاً من نودة التمييز الطائفى التي طالبت بطريقة دبلوماسية بحل مجلس العائلة الحاكمة. وحتى تكون على حذر من بعض اللبغات المتفادكة، يجب أن تكون يقظين فيما لوقام هذا المجلس بعزل خليفة بن سلمان ونصب شخصاً آخر مكانه لربما يكون ولي العهد سلمان بن حمد... فهي ليست إلا لعبة يتم من خلالها تجديد قشرة القبيلة والإبقاء على جوهرها. إنما ما تجد الإشارة إليه هنا أن مسألة عزل خليفة بن سلمان ولو بطريقة خفية، هي مسألة بات من المتوقع حدوثها خصوصاً مع ادخال البحرين في اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية المتوقع عقدها في العام المقبل، كما أن الصراع الذي تعيشه مؤسسة العرش في داخل أروقتهما يقرب طرف ولي العهد إلى تولي رئاسة الوزراء المهم في هذه القضية أن عزل خليفة بن سلمان في الفترة المقبلة عن طريق الاستقالة أو تشكيل حكومة جديدة أو الاعتقال السرى الى شخصه لن يكون استجابة لمطلب الاصلاح الشعبى قدر ما يكون ناتجاً من مؤسسة مجلس العائلة الحاكمة ومؤسسة العرش الماسكة بزمام الامور. وهذا تبرز لنا قضية ملحة جدا وهي ضرورة التعرف على آليات عمل تلك المؤسسة (مجلس العائلة) وكيف تنتج قراراتها ومرآل التطور الذي مرت به مقارنة مع مؤسسة العرش وهذا يتطلب منا صبراً وتمهلاً في تقديم التوصيف المطلوب.

لقد سجل تاريخ الحكم في البحرين حوادث عديدة تؤكد صدق هذا المسار (وجود مؤسستين في نظام الحكم)، ففي عام 1938 م اجتمع مجلس العائلة الحاكمة للنظر في مطالب الحركة الوطنية واتخذ قراره في عدم الاستجابة لمطلب انشاء مجلس تشريعى منتخب، حيث رأى هذا المجلس (المؤسسة) أن القبول بذلك يعنى التعدى على مكانة العائلة الحاكمة، ولم يكن حاكم البحرين الشيخ حمد بن عيسى إلا وسيطاً بين مجلس العائلة وبين الحركة الوطنية. وتكرر الأمر نفسه إبان الخمسينيات، إذ اجتمع المجلس للنظر في مطالب الهيئة العليا للاتحاد الوطنى، واتخذ القرار نفسه، ولم يكن الحاكم الشيخ سلمان بن حمد آنذاك إلا وكيلاً لهذا المجلس أمام المستشار البريطانى بلجريف والهيئة العليا. وقد حدثت أحد أعضاء مجلس الأمة الكويتى، أنه التقى برئيس الوزراء خليفة بن سلمان ودار حديث عن ضمانات الإصلاحات السياسية، فقال له إن هذا الملف قد وافق عليه مجلس العائلة منذ 1996 بيد أنه جُمّد حتى تسلم حمد بن عيسى مقاليد الحكم وبدأ في تحريكه!!

إن هذه الحوادث تعكس الوضع الحقيقى لمؤسسة الحكم في البحرين وهي مجلس العائلة الحاكمة، فوقف الأعراف والتنظيم القبلى لا يمكن لزعيم القبيلة تجاوز هذه المؤسسة وإلا تعرض للعزل والإقصاء، فمن يملك قرار الحرب أو السلم و توزيع الغنائم، هو مجلس العائلة فقط، في حين يبقى الزعيم محتفظاً لنفسه بالمدح والشعور بالقيادة... وفي كل مرة التقى فيها ببعض المتنفذين، في الديوان الملكى، ويدور الحديث حول الإصلاحات التي تطالب بها الحركة الشعبية، أسمع الإجابة نفسها.. بأن الملك لا يستطيع تخفى مجلس العائلة الحاكمة. والمضحك في الأمر أن أحدهم قد برر زيادة الصلاحيات وإعادة تنظيم هذه المؤسسة على أنه خطوة ذكية من قبل الملك لتفادي زعل وبطش الأفراد المعارضين للإصلاح، وقد قام بذلك امتصاصاً (من المص) لغضبهم، وكان الأمر يحدث في روضة الأطفال الذين يمكن إسكاتهم ببعض قطع الحلوى!

وفي سياق الرد على من يدعى استقلالية الملك في اتخاذ القرار بناء على حجم الصلاحيات المعطاة له في نصوص الدستور والقانون، نقول إنه يجب الالتفات إلى التركيب الحقيقى للسلطة السياسية عموماً، وعلى وجه الخصوص في البحرين. إن الركون إلى القانون الظاهر والتعويل عليه لا يعطى فرصة أو فسحة للنظر إلى طبيعة التركيب التراتبى للسلطة، بمعنى إن أي قرار سياسى يمر عبر بوابات عديدة ومختلفة القوة، ومن بعدها يصدر القرار عبر شكلية النص القانونى أو الدستورى، فخلف كل قانون ونص دستورى هناك قوى ضاغطة تمارس سلطة أعلى من سلطة النص الدستورى. ويتأكد هذا المنحى في الأنظمة القبلية أو أنظمة الوصايا التي تنتمى مؤسسة الحكم في البحرين إليها.

ولربما التجأ البعض إلى النصوص الدستورية والصلاحيات المعطاة للملك لإجهاض هذه الدعوى، ولعل التمعن في نصوص الدستور خصوصاً تلك التي تعطي الملك صلاحيات ساشعة يحسد عليها ملوك أوروبا في القرن السادس عشر وفق تعبير اللورد إيفورى، وتعبير نص مقدمة تقرير وزارة الخارجية الأمريكية لحقوق الإنسان الصادر في 31 مارس 2002: (تثبت الدستور الجديد نظام الحكم كملك وراثية وعزز السلطات التنفيذية الملكية وقد حرمت الحكومة المواطنين من حق تغيير حكومتهم، وبإمكان الملك حل مجلس النواب حسب ما يراه مناسباً ويحتفظ بسلطة تعديل الدستور واقتراح القوانين وتصديقها ونشرها).. إن إعادة النظر إلى هذه الصلاحيات أو النصوص مع ملاحظة إدراجها كنصوص جامدة وصارمة لا يمكن المساس بها أقول إنه يمكن النظر إليها من هذا المنظور، أي أنها بوابة لمحاسبة الملك وباب العودة عن القرار المتخذ من قبل مؤسسة الحكم المتمثلة في (مجلس العرش الملكى ومجلس العائلة الحاكمة).

إن هذه الصلاحيات وبعد التمعن فيها نرى أنها تنقسم إلى نوعين، الأول: يقوم بمهمة المنع والتوقيف، فصلاحيه حل المجلس تعنى القدرة على المناورة على الحركة الشعبية حيث يمكن استخدامها وقت ما تكون هذه الحركة مقلقة ومزعجة للمؤسسة الأم مجلس العائلة الحاكمة. النوع الثانى: يقوم على مبدأ التوزيع وعلى الصلاحيات التي تمنح للملك في التعيين وإنشاء وإجهاث مؤسسة مجلس العائلة الحاكمة فيتم تعيين أفراد العائلة الحاكمة على المناصب الوزارية والإدارات الأخرى في الدولة، وفق خطة يعدها مجلس العائلة. في حين يعطى الملك بعض الصلاحيات المماثلة لأي موظف إدارى في جهاز الدولة

قراءة في كتاب لتاريخ البحرين

مقدمة الكتاب

كثيرون هم من لم يتسنى لهم قراءة التاريخ، القديم والمعاصر، الحقيقي لهذه الجزيرة الصغيرة. ربما تكون الأسباب الرئيسية وراء ذلك هو مصادرة الأسرة المتحكمة في البلاد لكتب التاريخ أو خنق الأفلام التي تتناول التاريخ الحقيقي للبلاد، بالإضافة إلى منع دخول الكتب التي تتحدث عن هذا التاريخ، والتزييف الملحوظ لكتب التاريخ المتوفرة في البلاد، خصوصاً تلك التي تدرس في المناهج المحلية. فهذه الكتب تختزل تاريخ البحرين العريق والذي يمتد لآلاف السنين ومختلف الحضارات في عقود محددة تنحصر في مرحلة دخول الأسرة المتحكمة إلى جزيرة البحرين بطريق القرصنة وتصلها عن العهود والمواثيق التي قطعها مع أهل هذه الجزيرة. ولا يخفى على أي متابع أن ذلك يعود لعدم إحساس هذه الأسرة أصلاً بالانتماء إلى هذه الأرض، هذه العقدة التي كانت ولا زالت تتحكم بمصير العلاقة بين شعب البحرين وهذه الأسرة المتحكمة. في هذه الزاوية سنقوم بعرض بعض الكتب التي تحكي التاريخ السياسي والاجتماعي والديمقراطي لدولة البحرين، لنقدمها للقارئ الكريم، ليقوم بقراءتها وتحليلها. وسنبداً بأحد أبرز الكتب " القبيلة والدولة في البحرين- تطور نظام السلطة وممارستها" للدكتور فؤاد إسحاق الخوري، والذي يمثل دراسة اجتماعية و أنثروبولوجية لجزيرة البحرين. قدم خلالها المؤلف دراسة ميدانية للواقع البحريني، عاش فيها المؤلف سنة كاملة 1974-1975 م منتقلاً بين مدن وقرى البحرين ليخرج بها الكتاب الذي يعد مرجعاً لا غنى عنه لأي راغب في دراسة التاريخ البحريني. وسنبداً بفصول الكتاب بعض طرح الخلاصة التي ذكرها الكاتب نصاً في مقدمته: أثبتت تجربة البحرين أن " القبيلة" في الحكم قد تبني الكثير من الأمور التحديثية في المجتمع كالمشاريع الاستعمارية وبرامج الإنعاش والإنماء ولكنها ترفض التحديث السياسي كالتمثيل الشعبي والقانون المدني الموحد. وهي إذ تفعل ذلك تحافظ على ذاتيتها كتحزب سياسي يخدم مصالحه، شأنه بذلك شأن كل تنظيم سياسي آخر يعمل على إضعاف التحيزات الأخرى وقرطتها - والحكم لمن غلب.

الفصل الأول: التجزؤ والتمرکز

بدأت في القرن الثامن عشر بطون كثيرة من القبائل العربية تتدفق إلى سواحل الخليج العربي بهدف المشاركة في تجارة.. إلى صفحة 33 واستطاع الوهابيون أن يفرضوا في عام 1803 سلطانهم على سواحل الخليج الداخلية بما فيها ساحل القراصنة الذي عرف فيما بعد ب الإمارات المتصالحة، أي الإمارات العربية المتحدة اليوم.

14

2002 14

)

(

المؤتمر الدستوري :-

الشعبي وتكريس السيادة الشعبية باعتبارها مصدر كل السلطات.
* يتمسك المؤتمر بأن يكون أي تعديل للدستور النافذ منذ ديسمبر 1973 تعديلاً تدرجياً بما يعزز المشاركة الشعبية في الحكم ويطورها وفقاً لميثاق العمل الوطني، وبما يحقق المبادئ المعمول بها في الملكيات الدستورية بما في ذلك مبادئ التعددية السياسية والحزبية وتداول السلطة.

* يرفض المؤتمر أي تعديل غير تعاقدي على دستور 1973، ويتمسك بأن يكون أي تعديل قائماً على أساس التعاقد بين الشعب والحكم وفقاً للآليات الدستورية الشرعية.
* يقرر المؤتمر إصدار عريضة شعبية، تعبيراً عن رأي شعب البحرين فيما يخص مستقبله ومستقبل الأجيال القادمة، وفقاً لما صدر عن هذا المؤتمر من قرارات، على أن يتم تدشينها في ندوة جماهيرية.

عقدت المعارضة بتاريخ 14-15 فبراير 2004 مؤتمراً دستورياً، فقد وافق المؤتمر في ختام أعماله على عدد من القرارات من أهمها:

* يؤكد المؤتمر على افتقاد الدستور الجديد الصادر في فبراير 2002 للشرعية، كونه لم يحظ بإقرار شعب البحرين لا أصالة ولا وكالة.

* يؤكد المؤتمر على الالتزام بالحوار كأداة لكل توافق سياسي، ويدعو الحكم لإجراء حوار وطني جاد بين الحكم وأطراف المعارضة، للوصول إلى حل للامنة الدستورية، بما يحقق الشرعية الدستورية لمؤسسات الدولة ويلبي متطلبات الإقرار

عندما كنا نعيش تلك الأيام الحلوة المرة، كنا نعد أنفسنا بنقل هذه التجربة للأخريين سواء أكانوا سجناء خلف أسوار القضبان، أو خارجه عندما يمن الله علينا بالفرج، أو سجناء في هذه الدنيا بكل ما تحمله من فضاء واسع، لتكون بمثابة الخبرة وزادا للأيام القادمة التي لا نعلم ماذا تخبي لنا. عندما بدأت بخط الأحرف الأولى لتلك الأيام بدأت الأحداث تمر أمام عيناوي وكأنها أحداث الأملس، أدركت بأنه لا يمكن لأي إنسان أن ينسى أبدا تلك اللحظات مهما طال الزمان أو قصر.

ففي فجر أحد الأيام من عام 1996 تقاجأت بطرقات عنيفة على باب شقتي التي أسكنها وأسرتي الصغيرة زوجتي وطفلان، أصغرهما رضيعا لم يتجاوز الشهر. هممت بفتح الباب قبل أن ينكسر وإذا بي أتفاجأ بعدد كبير من شرطة الكومادوز وأخريين بلباس مدني (القيب آنذاك عدنان الظاعن، الجلادين حسن عبد النبي، عدنان الهزيم وأخريين)، امسكوني منذ اللحظة الأولى وحاولوا دخول غرفتي دون سؤال حاولت منهم ففي الغرفة شرقي وناموسي، قلت لهم اقتلوني أولا ثم افعلوا ما تشاؤون، كانت تلك اللحظات كافية لأهلي ليجهزوا أنفسهم لرؤية تلك الوجوه القبيحة، كل ذلك وأنا ممسوكا بشدة ويدي خلف ظهري، عاثوا في شقتي فسادا لم يتركوا أي شيء في مكانه. أنزلوني للطابق السفلي لأرى أمي وقد أغمي عليها وباب منزلنا الرئيس مكسرا ورجال الشغب يحيطون بالمنزل، لم أصدق ما أرى أكل هذا من أجل إلقاء القبض علي؟ أم من أجل ترويع أهلي والجيران. طأطأت براسي عند أن أمي لأخبرها أني عاندا يوما ما لا محالة ولكنهم لم تسمعي.

بعدها أركبوني في أحد السيارات الجيب المتوقفة وكان عددها 6، سألت سائق الجيب عن الجهة التي سنقصد، أجابني بلغته العربية المكسرة بأنه لا يعلم، والحقيقة أنه لا يحق له الإجابة كأي عبد يأتي بأمر مولاه. في تلك الأثناء كانت صور الشهيد سعيد الإسكافي وهو يرقد في غرفة التجهيز للدفن وقد مزقتها سيات القتلة (الوزان وجلوزته) تمر في مخيلتي، ومقاطع من دعاء كميل: اللهم قوي على خدمتك جوراحي واشدد على العزيمة جوانحي زادا لي في المسير، وأنا أدعو الله بأن أكون كذلك، فلقد كنا

تمة الافتتاحية (صفحة 1)

بهذا فقد تم القضاء على الاسس القانونية التي اعتمد عليها الشيخ حمد وعصابته عندما اقدموا على الغاء دستور 1973 التعاقدوي. واصبحت كل الإجراءات التي اتخذها الحكم بعد التصويت على الميثاق لاغية وغير ملزمة. وهذا يشمل وثيقة 2002 وما ترتب عليها من انتخابات صورية لنصف اعضاء مجلس الملك، بالإضافة الى قرارات تغيير التركيبة السكانية وحماية المعذبين ومرسوم تجنيس الخليجين. جاءت تلك القرارات لتسحب الارضية الشعبية التي كان النظام يتظاهر بالوقوف عليها، ولم يعد قادرا على الادعاء بتوفره على تفويض شعبي لما يقوم به. ولذلك اصبح يتخبط بشكل جنوني بعد المؤتمر. واستمر في اصدار قوانين المنع التي دأب عليها في محاربه شعب البحرين، وبعثت العائلة الخليفية الى حكومة الكويت قائمة جديدة تشمل 16 شخصا لمنعهم من دخول الكويت ...

وقد وضعت الحكومة الكويتية تلك القائمة موضع التنفيذ، ومنعت عددا من الرموز السياسية البحرينية من دخول الكويت، في خطوات اعادة الى الأذهان ممارسات تلك العائلة الجائرة ضد شعبها في العقود الماضية. فهل هناك حكومة في العالم تطالب الحكومات الاخرى بمحاصرة مواطنيها والتضييق عليهم؟ فاية علاقة هذه التي تحكم الطرفين؟ وما مدى الهبوط الذي يمكن ان تصل اليه تلك العلاقات اذا كانت تقوم على الكراهية وعدم الاعتراف بالأخر والسعي المتواصل لمحاصرة رموز الشعب؟ انه وضع غريب وعجيب قلما يكرر في بلدان اخرى. ولقد اصبح شعب البحرين اليوم متحررا من القيود التي فرضها عليه الميثاق وتداعياته وما ترتب عليه. فلم يعد الميثاق ملزما بعد ان تخلى الشيخ حمد عن التزاماته التي قدمها للشعب قبيل التصديق عليه. وهذا يعني سحب الاعتراف الشعبي بالتحول

نطق الوعد وما كان سوى وانتهى الميثاق يطوي حقبة عجباً لم يك ميثاقاً وما أيها الحاكم لا تفرح بها ووعوداً قلتها لما تزل قلت هذا عهد دستور ولن قلت ما قلت ولم نبصر سوى أيها الحاكم فاعلم إنما وسيبقى الشعب لا يعدو به وسيبقى الشعب في محفله

تردد في الأيام التي سبقت ذلك اليوم أننا أمام ثلاثة خيارات: النصر، السجن، أو الشهادة، وها قد رزقتي الله بأحدهم. كان المكان القصود هو مبنى المخابرات وما إن دخلنا ذلك المبنى الرهيب حتى بدأت أصوات وأنات الأبطال تعلوا آه- آه. كانت تلك الأهات تخترق كل كياني كأنني أرى مطليقيها وهم يرزحون تحت تلك السياط التي لم تتوقف منذ عقود بالتمثيل بالابرياء. تركوني واقفا معصوب العينين، مكتوف الأيدي دون سؤال وجواب منذ الساعة السابعة صباحا وحتى الخامسة مساء، أدركت بعدها أنها الوجبة الأولى من التعذيب النفسي، بأن أستمع إلى أصوات الأخريين وهم يأنون، رغم أنها لم تخلوا من لكمات ورفسات كل من كان يمر ليقي علي نظرة في تلك الغرفة الضيقة بمعوية كوماندوز (باكستاني) والذي كانت مهمته ضربني على ظهري كلما حاولت أن استند على الجدار لأستريح، مرت تلك الساعات وكأنها سنون وأنا أستمع الى الصرخات التي كانت تعلوا تدريجيا، ليبدأ بعدها مسلسل التعذيب المباشر معي.

يا الهي ما هذه الوجوه البشعة أهم من بني البشر؟ تتاولوني بالضرب بالقضبان البلاستيكية (الأهواز السوداء) واللكمات على كل أنحاء جسدي، اعترف ما هو نشاطك؟ قلت: عن أي نشاط تتحدثون؟؟ ازدادوا ضربا، إلى أن صرخ سيدهم (الملازم بدر) أحضروا "الفلقه"! كانوا مسرورين وأحضروها بسرعة (الجلادين باقر الوداعي، وسعد - الذي لم تكن له مهمه سوى قذفي بالألغاز القذره) علفوني رأسا على

بعض حق راود الشعب سنيين لم تبارح في رجيع الأثمين كان إلا خدعة من حاكمين إنما أنت بما قلت سجين تخطف الأبصار بين العالمين ترى يا شعبي سوى الحكم الأمين ألف وعد شف عن حقد دفين كان ما عهد سيبقى مثل عين مطلباً تبصره في كل عين وستبقى أنت مهزوم الجبين

عقب وأخذ الأول يضربني بأقصى قوة لديه ويزداد شتما بأقبح الألفاظ لأمي وأبي وزوجتي وأخواتي، والثاني يضع يده أنتنه في فمي ليمعني من الصراخ. أنزلوني لأعترف ولكني سألتهم ماذا يريدون بالضبط، فهموا بتعليقي مرة أخرى، ليستوقفهم سيد الجلادين (محمد البنعلي) ليقول لي وبكل حقارة: انك لا تساوي ثمن كيس القمامة الأسود الذي سنضعك فيه عندما تموت وأكمل قائلا: هل تعرف من يحكم البلد؟ وأجاب بنفسه: نحن - هنا، أما الشيخ عيسى فيحكم في التلفزيون فقط!!! لم أكن مغفلا كالذين يعتقدون بأن حكام البلاد لا يعلمون ما جرى هنا، بل كنت متيقنا ان كل ما يحدث انما هو بابعا من منهم وتنفيذ صاحب الايادي الملطخة بدماء شعب البحرين (ايان هندرسون) وتلامذته.

استمر التعذيب على هذا المنوال حتى انهارت جميع قواي ولم أعد أستطيع المشي، الا أن نفسي كانت مستقرة وعالية، وكفاني فخرا بأن قال لي أحد الجلادين (صلاح الياسي): الا تتعبون من كثرة التعذيب، فلقد تعبت أيدينا من ضربكم؟؟!! كانت هذه شهادة أعتر بها لأبناء شعبي الذي أتعب جلاديه ولم يتعب ويستكين بل واصل دربه درب الحرية والكرامة. تركوني معصوب العينين ومكتوف الأيدي من الخلف ومعني حارس (بلوشي) يدعي يونس حتى الصباح، لتبدأ جولة أخرى من التعذيب ولأقابل وللمرة الأولى زعيم عصابتهم رئيس الجلادين عادل فليفل.

(التكملة في العدد القادم)

الى النظام الملكي، بالإضافة الى وثيقة 2002 الذي أقر المؤتمر عدم اعتبارها "دستورا" بديلا للدستور التعاقدوي. وسحب الشعب اعترافه بمجلسي الشورى والنواب في ضوء ما جرى. فماذا بقي من شرعية للحكم. لقد سبقنا ان اكدنا ان الاساس القانوني الوحيد للحكم الخلفي كان ينطلق من الدستور التعاقدوي، فما دام الحكم الخلفي قد ألفاه، وما دام الشعب ممثلا بجمعيات السياسية قد ألغى دستورية وثيقة 2002، فقد عادت الاوضاع الى ما كانت عليه، واصبح الوضع مهيا لمفاصلة كاملة ربما تزيد في سعتها ما كان ساندا قبيل الانتفاضة المباركة. اننا نوكد رغبة شعبنا في التعايش مع القبيلة التي احتلت ارضه قبل مانتى عام، ولكن وفق تعاقف قانوني بين الطرفين. وبدون ذلك يصح الحكم الخلفي بمثابة الاستعمار الذي يفرض هيمنته كما يشاء. هذا التعاقف القانوني كان متوفرا في النصف الاول من السبعينات، ولم يعد قائما بعد ذلك. وبرغم الدعاية الاعلامية التضليلية من قبل الحكم فهناك قناعة راسخة لدى المواطنين بان هذا التعاقف كان ممكنا فيما لو التزم الشيخ حمد بتنفيذ الوعود التي قدمها قبيل التصويت على الميثاق، اما وقد أخذ بجانبه من الوعود، فلم يعد هناك اتفاق ملزم، واصبح الحكم يفرض ما يشاء كما فعل عندما فرض وثيقة 2002 بدون العودة الى الشعب. هذا الوضع لا يمكن ان يستمر طويلا، فغياب التفويض الشعبي للحكم يكرس الازمة الشرعية للنظام. ولا يمكن الانتفا على هذه الحقيقة باية وسيلة، فقد يؤجل الحكم حل الازمة ولكنه لا يقضي عليها. ان الحكم القائم اليوم في البحرين يفتقد للشرعية الدستورية، هذه حقيقة اكدتها تطورات الشهور الاخيرة، وعلى من يهمله امر هذه البلاد العمل لتحقيق هذه الشرعية بالحصول على تفويض شعبي ينطلق من دستور 73. اما التلاعب السياسي الذي يمارسه الحكم حاليا فهو عبث فارغ، لا يمكن ان يؤدي الى الاستقرار والامن.